

رغم ارتفاع مستويات الأسعار بشكل طفيف في ديسمبر الماضي

«بيتك»: التضخم بالكويت لم يتجاوز 1٪ خلال 2018



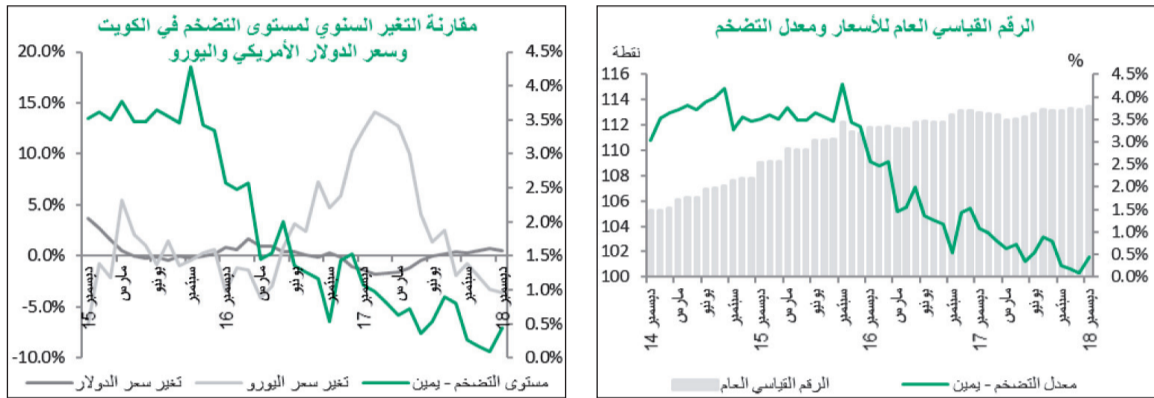
قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) أن مستويات الأسعار في الكويت ارتفعت قليلا في ديسمبر 2018، حين بلغ معدل التضخم فيه أقل من 0,5٪ طبقا لبيانات الإدارة المركزية للإحصاء، ومقارنة مع الشهر ذاته من 2017 الذي سجل معدل تضخم خلاله 1,1٪، حيث بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك 113,5 نقطة في ديسمبر.

وقد سجلت الأسعار زيادة شهرية طفيفة 0,3٪ مقارنة بالرقم القياسي في نوفمبر 2018، ولم تتجاوز مستويات التضخم على أساس سنوي 1٪ طوال 2018 وتسير في مسار تنازلي واضح.

ويلاحظ استمرار الاتجاه التصاعدي للرقم القياسي في بعض المكونات الأساسية بشكل واضح، مثل مكون النقل وما زال ثالث أعلى رقم قياسي بين المكونات، مسجلا معدل تضخم سنوي 2,2٪ وهو الأعلى لهذا المكون طوال 2018، ويواصل الرقم القياسي لمكونات المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة مساره التصاعدي بمعدل تضخم وصل إلى 2,5٪ في ديسمبر على أساس سنوي، يليه الرقم القياسي لمكونات الاتصالات ويسير في مسار تصاعدي منذ منتصف 2018، ويسجل أعلى معدل تضخم بين المكونات نسبتته 5٪ على أساس سنوي في ديسمبر.

ثم مؤشر الأسعار في مكون الأنشطة الترفيهية والثقافية في الترتيب من حيث الرقم القياسي الذي بدأ يسير بشكل مستقر مسجلا معدل تضخم سنوي زاد إلى 1,9٪ مقابل 1,7٪ في نوفمبر.

كما يبدو الاتجاه العام للرقم القياسي في مكون الكساء والملبوسات يسير في مسار تصاعدي مع استمرار انخفاض مستويات أسعاره منذ منتصف 2018، وسجلت تراجعاً بحدود نصف٪ في ديسمبر على أساس



■ أسعار النقل لأعلى مستوياتها خلال 2018 بتضخم سنوي 2,2٪

■ خدمات الاتصالات تسجل أعلى تضخم سنوي بـ 5٪ في ديسمبر

قدمها الخبير الاقتصادي في صندوق النقد محمد الحاج

«المركزي» ينظم حلقة نقاشية حول المستجدات الاقتصادية والمالية



جانب من الحلقة النقاشية

وحضر الحلقة النقاشية عدد من موظفي بنك الكويت المركزي، وتحدث الحاج حول المستجدات الاقتصادية والمتغيرات المالية على المستوى العالمي والتحول التي يقرضها التطور التقني على هذه الصناعات والخدمات المالية والتجارية، والدور المطلوب من القائمين عليها لتطويرها والاستفادة من الفرص الواعدة للنمو في هذا المجال.

نظم بنك الكويت المركزي حلقة نقاشية قدمها الخبير الاقتصادي في صندوق النقد الدولي د. محمد الحاج، وذلك في إطار حرص «المركزي» على الاستفادة من أصحاب الخبرة في مجالات العمل الاقتصادي والمالي والاستفادة من الخبرات الدولية في هذا الشأن بغية إحراز مزيد من التقدم للاقتصاد الوطني وتحقيق أهدافه في التنمية والاستدامة.

رأي اقتصادي

مفهوم الحوكمة والشفافية.. الكويت وتحديات 5 سنوات

نبيلة العنجري

سنويا ويستمر السحب من الاحتياطي العام للدولة، 2- ظاهرة تأخر المحاسبة والمساءلة إلى ما بعد اكتشاف وتضخم الملفات المتعلقة بسوء الإدارة والبروتين ومكافحة الفساد والرشى والمحسوبيات، كما حصل في انكشاف قضية البنية التحتية التي انهارت بفصل أمطار غزيرة، أو ملفات النصب العقاري المحلية والعبارة للحدود، ملف ضياقة وزارة الداخلية، أو ملف الشهادات الجامعية المزورة التي لم تنته فصولها بعد، وغير ذلك كثير.

3- تأخر إقرار الكويت لقوانين جديدة لا تستقيم الحوكمة والإدارة الرشيدة من دونها، وكان يفترض إنجازها قبل أو بالتزامن مع انطلاق الخطط الخمسية للتنمية، كضرورة تحسين بيئة الأعمال في البلاد، (مثل قوانين مدققي الحسابات، وحماية المنافسة، والإفلاس، إضافة إلى قوانين حق الاطلاع على المعلومات، وتعديل قانون الشركات، ونشاط التأمين، الخ).

ويأتي في هذا السياق ما نشر هذا الأسبوع عن تقرير للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بأن هناك 20 مشروع قانون لدى الجهات المعنية منذ فترات طويلة لم تنجز بعد مما يشكل سبب تأخر بعض مشاريع التنمية، وحجم هذه المسائل تؤثر إلى أن الكويت ستبقى تواجه تحديات كبيرة من هنا وحتى حلول العام 2035، وليس فقط خلال السنوات الخمس القادمة.

تبقى الحوكمة والشفافية في إدارة الدولة والاقتصاد، في القطاع العام والقطاع الخاص، هدفا وطنيا كبيرا، ومدى النجاح أو الفشل فيه يؤثر مباشرة على المستقبل القريب والبعيد وعلى الاجيال القادمة، وفي حال لم تفلح الكويت في تحقيقه حاليا فقد لا تستطيع ذلك لاحقا، فالوعي الحالي بأهميته والإمكانات المتاحة له قد لا تتوافر لاحقا، وسيكون الثمن باهظا جدا.

وتبسيطا للمفهوم بعيدا عن تعقيدهات، يمكنني اختصار الحوكمة بأنها الإدارة الرشيدة والنزيهة للواردات والعمليات بكل جوانبها، وهذا يعني ان الوصول الى الحوكمة والشفافية يطرح تحديات لا يستهان بها لمعالجة ظاهرة الفوضى في الإدارة والمحسوبيات، بوعي أو من دون وعي، عن تجاهل أو عن قساة، وما يؤدي اليه كل ذلك من هدر وتفريط في الإمكانات المالية والطاقت البشرية.

ولأن المخالفات والأخطاء والفساد والإفساد ظواهر ترافق الحياة في أي كيان ومكان، نظرا لطباع بعض البشر أو طمعهم أو عدم مبالاهم، تفرض تحديات المعالجة المدروسة كليات عمل دائمة، للتدقيق والتقييم والمحاسبة (والمكافأة)، فالحوكمة والشفافية تنتج عن زرع طويل المدى، لكن كل تأخر في هذا الزرع يؤدي إلى استفحال ظواهر الفوضى والروتين والسرقة والهدر بكل معانيه.

وبدورها تنعكس هذه الظواهر، إنما بوتيرة مضاعفة، على جميع مكونات خطط التنمية وبرامج الإصلاح المالي والاقتصادي التي أعلنتها الكويت قبل أربع سنوات، وفي وقت تطلبت (كانت وما زالت) هذه الخطط استنفارا وحشدا، استمر الهدر المالي والبشري وسوء الإدارة والروتين في عرقله هذه الخطط رغم برصق أهدافها العامة وأهدافها التنفيذية المدروسة من كويت جديدة ومركز مالي وتجاري ورؤية الكويت 2035.

ما الذي يمكن عمله الآن؟

حيال ذلك، فإن الأمل الباقي الممكن هو الحد من تراكم سلبيات ومشاكل هذه التأخير (والتردد)، وإلا فإن التحديات وبالتالي تداعياتها السلبية ستترام على الكويت أكثر فأكثر مع الوقت بحيث يكون الحصاد بعد 15 عاما مخيبا وباهظ الثمن على الجميع، ومن أجل ارتباط هذه التحذيرات بمستقبل الكويت القريب، لا بد من سلوك كل السبل الكفيلة بأقناع كل العاملين في الإدارة بكل مسؤولياتها، ومراكز القرار السياسي طبعاً، بأن التهاون والتساهل وعدم المسالة والأداء الروتيني تعني أن تأخر أو سوء تنفيذ «كويت جديدة» الموعودة سينكشف هذه المرة على مستوى العالم ومن دون رحمة، حتى من قبل «الشركاء» الاستراتيجيين، من دول تتعامل معنا لأول مرة بهذا القدر، كالصين، ومن مستثمرين وشركات ومستشارين عالميين من مختلف أنحاء العالم.

ولا ننسى طبعاً، حكم التاريخ الذي سيسجل ان الكويتيين، رجالاً ونساءً، حكومة ومجلساً وقطاعاً عاملاً وقطاعاً خاصاً ومجتمعاً أهلياً، فشلوا في عام 2019/2020 بحسود 7 مليارات دينار، «بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط المتوقعة»، في وقت ترتفع مصروفات الميزانية العامة للدولة بواقع 5

ومن جهته، قال المدير العام لدى مايكروسوفت الكويت تشارلز نحاس: «أصبح بيت التمويل الكويتي رائداً في مجال التحول الرقمي في قطاع الخدمات المالية على مستوى المنطقة، حيث يحرص من خلال تقديم خدماته على زيادة تفاعل العملاء، وتمكين الموظفين، وتحسين العمليات، وإعادة ابتكار المنتجات والخدمات، كما أن مفهوم التحول الرقمي بات عنصراً أساسياً لبناء وتحسين العمليات الداخلية لشركة بيتك، فهي تعمل على تسخير القدرات الرقمية لضمان توفير احتياجات العملاء وسرعة الاستجابة في تلبية خدماتهم، فضلاً عن تحقيق رضا العملاء وتقديم خدمات تتسم بالجودة والكفاءة مما يجعلنا في مقدمة هذا المجال».

المكون الأغذية والمشروبات يسير بشكل متذبذب مع تسجله انخفاضاً سنوياً طفيفاً في ديسمبر. في حين يبدو الاتجاه العام للرقم القياسي لأسعار المستهلك يسير نحو الانخفاض في مكون السلع والخدمات المتنوعة بمعدل تضخم سنوي مستقر للمرة الثانية على التوالي عند حدود 2,1٪ على أساس سنوي. ويلاحظ أن الرقم القياسي

السكن تسير بنحو مستقر إلا أنه تحسن تراجع مستويات أسعاره مسجلة 1,1٪ في ديسمبر مقابل 1,4٪ في نوفمبر، ويسير الرقم القياسي للأسعار في مكون الصحة بنحو مستقر منذ عدة أشهر لكن زاد معدل تضخمه إلى 2,7٪ في ديسمبر بعدما استمر لعدة أشهر عند حدود 2,1٪ على أساس سنوي. ويلاحظ أن الرقم القياسي

الرقم القياسي لأسعار المستهلك في مكون التعليم يسير في مسار مستقر تخطى رقمه القياسي حاجز 120,7 نقطة للمرة الأولى في ديسمبر بعدما سجل 119 نقطة في نوفمبر، وسجل بالتالي أعلى معدل تضخم سنوي في عام ونصف بلغ 2,4٪ في ديسمبر. بينما ما زالت مستويات الأسعار في مكون خدمات

سنوي، في الوقت الذي يشهد فيه الرقم القياسي لبعض المكونات استقراراً منها الرقم القياسي لأسعار المستهلك في مكون المطاعم والفنادق ما زال أعلى رقم قياسي بين المكونات الأخرى مسجلاً تراجعاً سنوياً للمرة الأولى في 2018 وإن كان طفيفاً حين بلغ 0,2٪ في ديسمبر، وبعدها كان مؤشر

ويتبنى حلول أتمة العمليات الآلية القائمة على تقنيات مايكروسوفت

مندني: إضافة ميزات مبتكرة لتعزيز خدمة العملاء وكفاءة الموظفين



تشارلز نحاس



وليد مندني

بشكل كبير في سهولة إنجاز العمليات التي تحتاج إلى وقت، فضلاً عن زيادة مستوى جودة الخدمات المقدمة، وفي نفس السياق سيساعد الروبوت بيتك في تسريع تطبيق خدمات الأتمتة وتوفير الكثير من التكاليف.

وميزة للعملاء، موضحاً أن هذه الخطوة ستتيح لهم تسهيل معالجة عملياتهم خدمات التجزئة المصرفية وضمان توفير الكثير من الوقت عن طريق اتباع نظام «آلي في العمل».

وتابع: سيعمل الروبوت على تسريع تطبيق خدمات الأتمتة المصرفية للعميل، إضافة إلى ذلك سيساهم

عمليات التجزئة المصرفية ما هي إلا امتداد طبيعي لرحلتنا المستمرة نحو إضافة ميزات جديدة ومبتكرة من شأنها تعزيز خدمة العملاء وكفاءة الموظفين.

وأشار في حديثه إلى دور مايكروسوفت الرئيسي كشريك داعم لرحلة بيت التمويل الكويتي الرقمية التي تهدف إلى تقديم تجارب فريدة

أعلن بيت التمويل الكويتي (بيتك) عن اعتماده حلول أتمة العمليات الآلية (روبوت من «Blue Prism») القائمة على تقنيات مايكروسوفت، وبهذه الخطوة يكون بيت التمويل الكويتي أول منظمة في المنطقة في صناعة الخدمات المالية تقوم بتطبيق نظام سير العمل الآلي بالكامل فيما يتعلق بخدمات التجزئة المصرفية، والذي من شأنه كذلك دعم المنظمة عن طريق تمكين موظفيها وزيادة تفاعل العملاء وتحسين العمليات وتحويل الخدمات.

من جانبه، أكد رئيس الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المالية الخاصة في مجموعة بيت التمويل الكويتي وليد خالد مندني «إن مواصلةنا في الشراكة تطبيقات خاصة بأتمتة

تريليون دولار قيمة مشروعات البنية التحتية في الخليج



دولار، حيث تعد مشروعات الطرق السريعة والجسور والإنفاق من أكثر المشروعات التي يتم تنفيذها في المنطقة». كما لفت إلى أن «هناك ما مجموعه 1069 مشروعاً للطرق في المنطقة، وهو أعلى رقم من بين جميع مشروعات البنية التحتية، حيث تصل قيمتها الإجمالية إلى 122,6 مليار دولار».

ورغم التحديات المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية عام 2008، وتقلبات أسعار النفط والغاز: تسير مشروعات تطوير البنية التحتية في دول الخليج بوتيرة قوية، حيث تظهر البيانات أن دولة الإمارات والسعودية تقودان الإنفاق على مشروعات البنية التحتية في المنطقة».

وذكر البيان نقلاً عن نضال أبو زكي، مدير عام «مجموعة أورينت بلانيت»: «تشير النتائج المهمة للتقرير إلى أن الحكومات الخليجية تولى أولوية قصوى لمشروعات الطرق، حتى عندما أثر انخفاض أسعار النفط على اقتصاد المنطقة خلال عامي 2014 و2015. كما حافظت حكومات المنطقة على مقاربتها الإيجابية تجاه تطوير البنية التحتية، بما في ذلك استكشاف آفاق وطرق جديدة لتمويل المشروعات المهمة، مثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص».

وأضاف أبو زكي: «لاتزال وتيرة الاستثمار في مشروعات الطرق في المنطقة مرتفعة، وهو ما يؤثر على التزام الحكومات بتوسيع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في أجزاء كثيرة من المنطقة، من خلال مشروعات البناء وترميم الجسور والتقاطعات والإنفاق والطرق الداخلية».

العربية.نت: كشف تقرير حديث صادر عن شركة «أورينت بلانيت للأبحاث»، الذي يحمل عنوان «التطور المتسارع: البنية التحتية للطرق في دول مجلس التعاون الخليجي»، أن دول الخليج أصبحت اليوم من أهم وأكبر المستثمرين في البنية التحتية، وأضحت أولوية قصوى لحكوماتها، تماشيًا مع مبادراتها للتخطيط الحضري».

ووفقاً للتقرير، تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر الدول تقدماً ونجاحاً في العالم، في مجال تطوير مشروعات البنية التحتية الضخمة، مدفوعة برؤية طموحة لأن تصبح من أهم المراكز العالمية الرائدة في جذب الاستثمارات وتنويع الاقتصاد، بعيداً عن النفط، وهو المصدر الرئيسي للدخل في دول الخليج.

ووفقاً للتقرير فإن «السعودية والإمارات تعتبران من بين أفضل 12 سوقاً عالمية للاستثمار في البنية التحتية».

ويعد التوسع في الاستثمار في مشروعات البنية التحتية للطرق في منطقة الخليج، عاملاً رئيسياً للنمو في المنطقة، حيث ترى الحكومات في هذه الاستثمارات عاملاً حيوياً للازدهار الاجتماعي والاقتصادي.

ومعالجة العقبات المرتبطة بميزانية هذه المشروعات: «فإن هناك إجماعاً متنامياً نحو الاستفادة من التمويل عبر شركات استراتيجية بين القطاعين الحكومي والخاص، وذلك لتعزيز التمويل وضمان استمرارية تنفيذ مشروعات المنطقة بالنقل».

وأشار التقرير إلى أن «القيمة الإجمالية لمشروعات البنية التحتية في دول مجلس التعاون الخليجي بلغت 1,14 تريليون